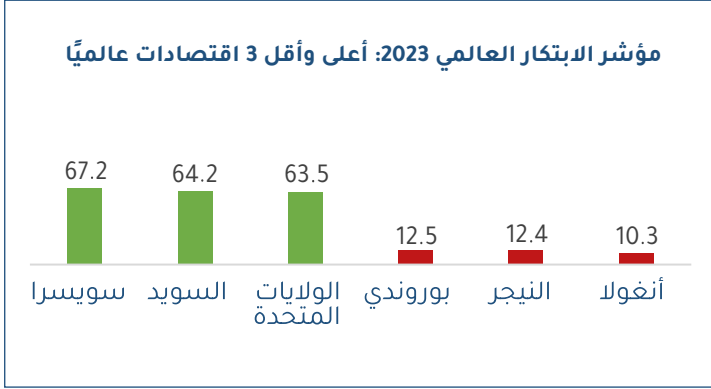


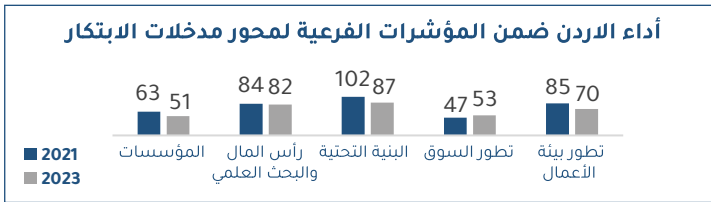
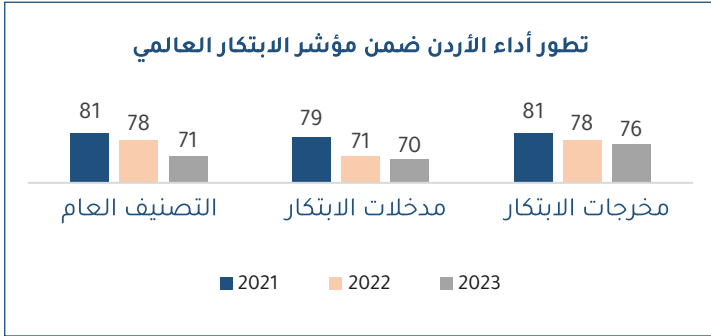
أداء الأردن على مؤشر الابتكار العالمي 2023: تقدم ملموس وفرص واعدة



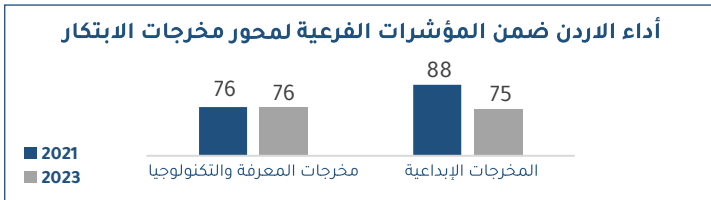
تأتي ورقة "بايجاز" الصادرة عن منتدى الاستراتيجيات الأردني، استكمالاً لورقة السياسات التي نشرها المنتدى سابقاً حول "مؤشر الابتكار العالمي 2022". بهدف تتبع التطور الحاصل في أداء الأردن على هذا المؤشر.

ويشير تقرير "مؤشر الابتكار العالمي 2023" الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة للملكية الفكرية (WIPO) في 27 أيلول 2023، إلى أن الدول الثلاث الأولى على هذا المؤشر هي: سويسرا، والسويد، والولايات المتحدة، من بين 132 اقتصاداً حول العالم. فيما كانت أنغولا، والنيجر، وبوروندي الدول الأضعف.

وقد تحسنت مرتبة الأردن في عام 2023 لتصل إلى 71 عالمياً، بعد أن كانت 78 عام 2022، و81 عام 2021. فيما حافظت الإمارات العربية المتحدة على تصنيفها الأعلى من بين الدول العربية في العام 2023، رغم تراجعها بدرجة واحدة عن العام السابق.



وقد جاء تحسن مرتبة الأردن على هذا المؤشر انعكاساً للتطور الذي شهده في محوري مدخلات ومخرجات الابتكار. فعند النظر إلى مدخلات الابتكار، نجد أن الأردن قد حقق تحسناً في معظم مؤشرات الفرعية، باستثناء مؤشر "تطور السوق".



كما تحسنت مرتبة الأردن في محور مخرجات الابتكار من المرتبة 81 عام 2021، إلى 76 عام 2023. بعد ان سجل تقدماً في مؤشر المخرجات الإبداعية (المرتبة 75)، فيما حافظ الأردن على مرتبته (76) في مؤشر مخرجات الابتكار المتعلقة بـ "المعرفة والتكنولوجيا".

ومع ذلك، لا زالت مخرجات الأردن من منتجاته الابتكارية، أقل مستوى من مدخلات استثماراته في الابتكار. وعليه، يحتاج الأردن اليوم إلى تحسين أدائه في العديد من المؤشرات التفصيلية، وبالأخص تلك المعنية بصادراته ووارداته من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنتاجية العمالة، ونسبة الصادرات من الخدمات الثقافية والإبداعية، والإنفاق على التعليم، وعدد سنوات التعلم المتوقعة في المدارس، بالإضافة إلى حجم الشركات والمشاريع الناشئة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبناء قدرات العاملين في الشركات.

بايجاز، يساهم الابتكار بشكل كبير في تحسين الاقتصاد، وزيادة الدخل، وتوليد الوظائف المجزية. لذا، لا بد من تعزيز الاستثمار في هذا المجال، وإدارته بكفاءة وفعالية لينعكس على تحقيق نمو قوي ومستدام في الاقتصاد؛ خاصة في ظل الخطوات المشجعة التي يخطوها الأردن نحو تطوير أدائه وتحسين مرتبته في الابتكار على المستوى العالمي، وهو ما أكدت عليه رؤية التحديث الاقتصادي التي تركز إلى تحسين النمو الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص لتوفير فرص العمل، ورفع المهارات، وتعزيز الابتكار.